

بدل الاشتراك عن سنة

١٠٠ في مصر والسودان

١٥٠ في سائر الممالك الأخرى

نحو العدد ٢٠ ملياً

الزعماء

يتفق عليها مع الإدارة

المجلة

بجدة الأسبوعية للعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Littéraire

Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها

ورئيس تحريرها المسئول

أحمد حسن الزيات

الإدارة

شارع الرسالة بشارع السلطان حسين

رقم ٨١ — مابدين — القاهرة

تليفون رقم ٤٣٣٩٠

السنة الرابعة عشرة

القاهرة في يوم الإثنين ٧ رمضان سنة ١٣٦٥ — ٦ أغسطس سنة ١٩٤٦

العدد ٦٨٣

مراجعة ديمقراطية

للأستاذ عباس محمود العقاد

معرفة الحاضر على ضوء الماضي كعقبة الماضي على ضوء الحاضر: كلاهما وسيلة من وسائل المعرفة الصحيحة بعد المقابلة بين الحالات المختلفة

ومنذ أيام رجعنا إلى وثائق الحركة الدستورية والحركة الاستقلالية على عهد الاحتلال ، لأنهما مدار القضية المصرية ، وهي الآن في دور الفصل والقرار . فوقفنا على نبذ من طرائف التاريخ القريب تدلنا على ما نحن فيه وما كنا فيه ، ونحتاج إلى بعض التوضيح من طريق التعقيب

كان لورد كرومر يتكلم عن المطالب الوطنية في تقريره عن سنة ١٩٠٦ فقال عن مطالب الحزب الوطني : « ... فهمت أنه يتلَب إنشاء مجلس شبيه بمجلس النواب البريطاني . ولا أدري هل كان يطلب حصر السلطة كلها في مجلس واحد ، أو إنشاء مجلس ثانٍ بمثابة مجلس الشيوخ في فرنسا ، أو مجلس الأمان في إنجلترا ، ولا أدري كذلك هل كان يقصد أن ذلك المجلس النيابي المصري يمن القوانين لسلطان القصر المصري كلهم بلا فرق ولا تمييز ، أو يسنها لرأيا الحكومة المحلية وحدهم دون غيرهم ...

فلعل لا أخطئ إذا قلت إن ذلك الحزب يطلب أولاً أن تكون الوزارة مسئولة لتلك المجلس ، وأن يتوقف وجودها على بقاء أكثريته معها ، وثانياً أن تكون للمجلس السيطرة التامة على مالية البلاد كما هي الحال في المجالس التي ينتخب أعضاؤها في بلاد الإنجليز وفي غيرها من البلدان الأوربية »

ثم قال : « فلو قبل طلبه الأول لأفضى إلى القوضى بلا مبالغة ، لأنه يشتر الدساتير على اختلاف أنواعها ، ويميد القوة إلى الرشوة التي كانت ضاربة أظفارها في طول البلاد وعرضها ، ولا تزال إلى يومنا هذا تموت موتاً بطيئاً جداً ، ولا يمد أنه بعيد أسوأ مساوئ الحكومة الشخصية تحت ستار المجالس الحرة الشورية . ولو قبل طلبه الثاني وتولى المجلس مراقبة المالية ، لأفضى ذلك بالأمة إلى الإفلاس لا محالة ... »

هكذا كان لورد كرومر يقول قبل أربعين سنة في إن

سيطرة الاحتلال

ومهما يكن الظن بالباحث له على هذا الرأي سواء اعتقده أو فلبت عليه المصلحة السياسية فيه ، فقد كانت الرقابة البرلمانية هي الشرط التي اشترط الإنجليز عند ما سلموا ببعض الحقوق الوطنية في سنة ١٩٢٢ ، أي بعد تقرير كرومر بخمس عشرة سنة . فلم يتشاءموا بالحياة النيابية المصرية يومئذ كما تشاءموا بها قبل تلك الفترة ، ولم يجهلوا ما فيها من الضمان أبداً كان غرضهم القصور من ذلك الضمان

ومضت بضع وعشرون سنة على حياة نياية متقطعة ، فلم يفض الأمر إلى الإفلاس في ثروة الحكومة أو ثروة الأمة ، بل زادت موارد الحكومة ثلاثة أضعاف ، ونشأت للأمة موارد صناعية وتجارية لم تكن معروفة عند كتابة ذلك التقرير وعزل لورد كرومر بعد كتابة هذا التقرير بأقل من عام واحد ، خلفه سير الدون غورست ، وكتب عن الانتخابات المصرية التي حدثت في أول عهده فقال : « تمت الانتخابات لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في آخر السنة الماضية . ولا كانت الميول قد انجحت مؤخراً إلى إدخال شكل من أشكال الحكم النيابي إلى هذه البلاد ، فيحسن بي أن أروى بالتام ما يحدث في هذه الانتخابات »

وبعد أن أوجز القول عن قانون الانتخاب قال : « في القاهرة ١٣٤٠٠٠ بالغ مصري ، ولكن المقيدة أسماؤهم في السجلات منهم ٣٤٠٠٠ ، وقد بلغ عدد الذين اقترحوا من بين هؤلاء ٥٠٠ فقط ، أي ٤٤ في المائة من الذين قيدوا أسماءهم في السجلات ، و ١٠١ من مجموع الذين لهم حق الاقتراع . وكان عدد المندوبين الذين اقترحوا في الانتخاب الثاني ١٢ فقط بدلاً من ١٣ على عدد دوائر القاهرة لأن الانتخاب لم يتم في إحدى الدوائر إذ لم يترشح أحد للانتخاب » .

ومضى في إحصاءات كهذا الإحصاء للدلالة على قلة إقبال الشعب على الانتخاب ثم قال : « ولكن الحال تبدل متى دخل الانتخاب في طوره الثاني واجتمع المندوبون لانتخاب أعضاء مجلس المديرية أو الجمعية العمومية أو مجلس الشورى حسبما تدعو الحال ؛ فإن الاهتمام يشتد اشتداداً عظيماً وينصرف هم المرشحين إلى اكتساب أصوات الناخبين ، وقل أن يتخلف أحد من المندوبين عن الحضور » .

ثم قال : « فالأحوال التي تم الانتخابات العمومية المصرية فيها تؤيد رأى الذين يرون أن هذه البلاد لا تزال بعيدة جداً من بلوغ المنزلة التي يستطاع فيها إنشاء شيء من المجالس النيابية الحقيقية ، وقد يتيسر تشكيل مظاهر حكومة كهذه ، وإنما يستحيل ضمان تمثيل آراء أكثرية الأمة تمثيلاً صحيحاً فتكون النتيجة الوقوع في أيدي السياسيين الذين لا يهمهم سوى

مصلحتهم فيسهل عليهم العبث بالنظام حتى يطابق أغراضهم » . ثم ختم هذا البحث بالكلمة التي تستحق الوقوف لديها كثيراً لأنها هي النتيجة المستخلصة من جميع هذه المقدمات إذ يقول : « لست أريد أن يحمل كلامي على رغبتى في الخط من فائدة هذين المجلسين في شكلهما الحال أو المعارضة في ترفيتهما تدريجياً على نسبة قيامهما بتأدية ما نيظ بهما بالحكمة والعقل . فان الاقتراحات التي يقترحها هذان المجلسان كانت تقع موقع الاعتبار لدى الحكومة دائماً ، وقد تيسر في السنوات الأخيرة قبول كثير من اقتراحاتهما مما يدل على أنهما سالكان السبيل القويم ... » .

فالسير الدون غورست لم يكن مقصراً في تصوير عيوب الانتخاب ، ولا كان عظيم الرغبة في الشهادة لمجلس الشورى أو الجمعية العمومية ، ولكنه اعترف بالحقيقة التي هي خلاصة البحث في هذا الموضوع ، وهي أن الهيئات النيابية تأتي بالفائدة التي لا يستغنى عنها أيا كان نظام الانتخاب وسبلغ العناية بإعطاء الأصوات بين الناخبين .

ونحن نعلم من التجربة أن نظام الانتخاب ذو شأن في الحياة النيابية ، ولكننا لا نبالغ في شأنه حتى نحسب أنه يغير تمثيل الأمة في مجالسها الدستورية .

فالطبقة التي يتألف منها مجلس النواب المصري هي هي بعينها كلما جرى الانتخاب على اختلاف القوانين من الدرجة الواحدة إلى الدرجتين ومن المندوبين الثلاثينيين إلى المندوبين الخمسينيين ، وهي هي بعينها بالغا ما بلغ عدد الناخبين في العواصم والأقاليم ، لأن ألف ناخب يمثلون العناصر المصرية كما يمثلهم عشرة آلاف أو أكثر من عشرة آلاف ، إذ كان الاختلاف مقصوراً على العدد فلا يتجاوز ذلك إلى الاختلاف في تركيب البنية الاجتماعية أو تمدد المصالح الطائفية . ففئة ما كن من سكان المدن يمثلون آراء الشعب ويؤلفون عناصره كما يمثلهم أو يؤلف عناصرهم ألف أو ألفان ، ومن أجل هذا لا يصح أن يقال إن قلة الناخبين تخرج البلاد مجلداً لا يمثل أكثرية الأمة كما قال السير الدون غورست في تقريره . فإن الألف تكرار « عددي » للمائة لا يترتب عليه تغيير في حقيقة المصالح ولا في حقيقة التكوين

الجامعة من القوة إلى الفعل لانقلاب الرأي العام عليها انقلاباً عظيماً سريعاً ... » .

هذه التفرقة بين حركة الاستقلال وحركة الجامعة الإسلامية هي نظرة مشكورة من سياسى انجليزى لا يرضيه إعلان الحقيقة في هذا الموضوع على التخصيص ، ولكننا على يقين أن الجيل الذى انتضى بعد كتابة التقرير الكرومرى قد فصل في هذه المسألة فصلاً لا يجوز اللبس فيه . لأنه قد أبرز حب الاستقلال الوطنى بمعزل عن العصبية الدينية . فلا يقال إن المصرى يقبل الحكم الأجنبى من أبناء هذا الدين ورفضه من أبناء ذلك الدين وإنما يطلب الاستقلال لأنه يؤمن بأن مصر للمصريين ، أيا كانت عقائد هؤلاء المصريين .

عباس محمود العقاد

إعلان

تعلم مشيخة الجامع الأزهر بالقاهرة أنها تنوى إيفاد بعوث علمية إلى البلاد الغربية للتخصص في إحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية ، وربت لذلك امتحان مسابقة بين الحاصلين على الشهادة العالية في مستوى الثقافة العامة في التعليم الثانوى الحكومى .

وسيمقد هذا الإمتحان في ٢١ ، ٢٣ سبتمبر ١٩٤٦ في معهد القاهرة . وآخر ميعاد لقبول الطلبات على الإستمارة الخاصة هو ٧ سبتمبر ١٩٤٦ . وتطلب البيانات والإستمارة من مكتب البحوث والثقافة الإسلامية بإدارة الجامع الأزهر وإليه توجه الطلبات .

وسيمعلن فيما بعد عن بعوث التخصص في غير ذلك من المواد التى يحتاج الأزهر إلى التخصصين فيها . ٥٧٣٨

الاجتماعى ولا في حقيقة التربة السياسية . فلا سبيل إلى تمثيل أصدق من هذا التمثيل بزيادة العدد أو تعديل بعض الشروط .

أما إذا تبدل تكوين العناصر الاجتماعية في الأمة فيومئذ لا يبنى الألف عن عشرة الآلاف ، ويومئذ يتحرك المشرة الآلاف جميعاً لإعطاء أصواتهم لأن مصالحهم لا تمثلها مصالح ألف منهم أو ألفين ، ويومئذ يتعلق الأمر بالبواعث النفسية التى تحفز الناخب إلى الاهتمام بإعطاء صوته لمن يرضاه ، ولا يتعلق الأمر بالنصوص الحرفية أو بالكمية العددية ، لأن النصوص الحرفية لا تخلق الاهتمام ، ولا تخلق المصالح التى تبت في النفوس ذلك الاهتمام .

نعم إن القوانين تحتاج إلى التعديل بين الحين والحين لرفع بعض القيود وتوسيع بعض الحقوق ، وليس هذا الذى ننفيه وتشكره لأنه بديهى واضح لا يقبل النفي والانكار ، ولكننا نريد أن نقول إن شأن النصوص والكميات العددية دون ذلك الشان الضخم الذى يبالغ فيه بعض المعجبين على إحصاءات الانتخابات ؛ لأن تغيير النصوص كما رأينا لم يغير « ركيبة » المجلس النيابى في مصر لامن حيث الطبقة ولا من حيث الكفاءة ولا من حيث المزايا الاجتماعية أو الخلقية ، ولأن عدد الناخبين بنى فيه ألف كما بنى فيه عشرة آلاف ، إذا كان هؤلاء جميعاً على تشابه في العناصر الاجتماعية والمصالح الطائفية ، فيصح التمثيل القومى بالعدد القليل كما يصح بالعدد الكثير .

تلك هي عبرة القابلة بين نظم النيابة في العهد الحاضر ونظم النيابة في عهد الاحتلال .

أما حركة الاستقلال فقد كان لورد كرومر حريصاً على تقرير الواقع في وصفها حين قال : « ... إذا قلنا إن الحركة الوطنية المصرية الحالية ليست إلا حركة نحو الجامعة الإسلامية لم يطابق قولنا الواقع من كل وجه » ولعله لم يخالف الواقع كثيراً حين وصف تلك الحركة في أيامه فقال إنها مصبوعة صبغاً شديداً بصبغة الجامعة الإسلامية « ثم عاد فقال : « وإنى على الرغم من جميع الظواهر لا أزال غير مقتنع بأن الميل إلى الجامعة الإسلامية متأصل كثيراً في الهيئة الاجتماعية المصرية . بل إنى واثق أنه لو كان المصريون يمتدنون إمكان إخراج الآراء المتعلقة بتلك